

الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا
الدورة الاستدراكية 2013
عناصر الإجابة



RR04

المادة	الشعب (أو المسلك)	الفلسفة	مدة الاجازة
شعبة الآداب والعلوم الإنسانية: مسلك العلوم الإنسانية	المعامل	الفلسفة	3
أو المسلك	الجذار	الفلسفة	4

عناصر الإجابة وسلم التقييم

توجيهات عامة

سعياً وراء احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين، يرجى من السادة الأساتذة المصححين أن يراعوا:

- مقتضيات المذكورة الوزارية رقم 142/04 الصادرة بتاريخ 16 نونبر 2007 والمتعلقة بالتقدير التربوي بالسلك الثانوي التأهيلي لمادة الفلسفة، وكذا المذكورة الوزارية رقم 159 الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2007 المحيينة بتاريخ 26 فبراير 2010 تحت رقم 37، والخاصة بالأطر المرجعية لمواضيع الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا، مادة الفلسفة؛

- التعامل مع عناصر الإجابة المقترحة، بوصفها إطاراً موجهاً يحدد الخطوط العامة للمنهجية وللمضامين المعرفية الفلسفية المنتظر توفرها، في إجابات المترشحين، انسجاماً مع منطوقات المنهاج الذي يعتبر المرجع الملزم، مع مراعاة تعدد الكتب المدرسية المعتمدة، وإبقاء المجال مفتوحاً أمام إمكانيات المترشحين لإنقاء هذه الإجابات وتعزيقها؛

- توفر إجابات المترشحين على مواصفات الكتابة الإنسانية الفلسفية: فهم الموضوع وتحديد الإشكال المطروح، تدرج التحليل والمناقشة والتركيب، سلامة اللغة ووضوح الأفكار وتماسك الخطوط المنهجية....

توجيهات إضافية

يتعين على السادة المصححين ثبيت نقط التصحيح الجزئي على ورقة تحرير المترشح، بالإضافة إلى النقطة الإجمالية مرفقة بالملحوظة المفسرة لها؛

يتعين على السادة المصححين مراعاة سلم التقييم الذي يتراوح ما بين 20/00 و 20/20، وذلك لأن التقويم في الفلسفة، كمادة مدرسية، هو أساساً تقويم مدرسي، وبالتالي فمن غير المقبول قانونياً وتربيوياً أن يضع المصحح سقفاً محدداً لتنقيطه، يتراوح مثلاً بين 20/00 و 20/15 بناءً على تمثيلات خاصة حول المادة، سيما أن الأمر يتعلق بامتحان إشهادى يتوقف عليه مصير المترشح.

إن حصر التقييم ما بين حد أدنى معين وحد أقصى يوقفه المصحح عند 12 أو 13 أو 14 على 20 مثلاً، بالنسبة لمترشحي الشعب والمسالك التي تشكل فيها الفلسفة مادة مُميّزة (ذات المعامل 4و3) يحرم المترشحين من الاستفادة من امتياز معامل المادة وخاصة المتفوقين منهم.

ضرورة إخضاع كل ورقة تحرير حصلت على نقطة 20/03 فما أقل للتداول داخل لجنة التصحيح، بعد إخبار منسق اللجنة، وذلك حرصاً على الموضوعية المنصفة للمترشح، والحرص على التصحيح المشترك كلما كان ذلك ممكناً.

إذا توفرت في إجابة المترشح الشروط المنهجية والمضامين المعرفية المناسبة للموضوع، وكانت هذه المضامين لا تتطابق مع عناصر الإجابة، جزئياً أو كلياً، فإن المطلوب من المصحح أن يراعي في تقويمه بالدرجة الأولى المجهود الشخصي المبني لللحادي في ضوء روح منهج مادة الفلسفة وإشكالياته.

السؤال :

الفهم : (04 نقط)

يتعين على المترشح(ة) أن يؤطر السؤال داخل مجزوءة الأخلاق، ضمن مفهوم الواجب، انطلاقاً من إشكال الواجب والإكراه، وأن يتتساعل إن كان منبع الإزامية الواجب الأخلاقي كامناً في العقل أو في محددات خارجة عن الذات الإنسانية.

التحليل: (05 نقط)

يتعين على المترشح(ة) في تحليله للأطروحة المفترضة في السؤال أن يبرز أسس الواجب الأخلاقي، وأن يقوم بتمييز مفاهيمي يبرر الإلزامية، وذلك من خلال العناصر الآتية:

- تقتضي مشكلة الواجب التمييز بين الأفعال الناتجة عن الأوامر الشرطية التي تتغير نتيجة ما لارتباطها بالمصلحة والظروف، والأفعال الأخلاقية المرتبطة بالأوامر القطعية المطلقة التي تتحقق بناءً عن المصلحة الذاتية والبيولات بل ضداً عليها؛

- إبراز أن السلوك، وفقاً للواجب الأخلاقي، مظهر للحرية أي القدرة على رفض نداء الحاجة ونداء الرغبة والأهواء؛
 - إظهار أن السلوك الأخلاقي يطلب ذاته وفي ذاته بشكل مجرد من المنفعة ووفقاً للواجب وحده؛
 - توضيح أن القاعدة الأخلاقية القطعية صورية، وأن الكائن العاقل موضوع الواجب لا يمكن أن يراغب فيه بداعي أخرى، بل هو كائن يتطابق مع الغاية في ذاتها أي أنه كائن عاقل وشخص يتمتع بالوعي والإرادة والحرية والكرامة؛
 - استنتاج أن مبدأ المطلب الأخلاقي ومنبع الواجب هو احترام الغير....

(يعتبر التحليل جيداً إذا كان شاملًا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)

المناقشة : (05 نقط)

يمكن أن يطور المترشح(ة) الأطروحة بتداعيمها أو بفقدتها ، وذلك من خلال العناصر الآتية:

- قد يكون الواجب مجرد انعكاس لوعي جمعي ولغويات نفعية يفرضها المجتمع؛
 - تأويل الواجب بوصفه مجرد عرض من أعراض كراهية الحياة من طرف الضعاف؛
 - اعتبار الواجب أوامر مكتسبة تمثل استدماجاً للنواهي الأبوية فقط؛
 - اعتبار الطرح الصوري للواجب بعيداً عن الشروط الملحوظة للمعيش البشري؛
 - اعتبار الواجب مجردًا من كل الإزام أو إكراه و حصيلة طبيعية لقدرة الإنسان ...

(تعبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (ة) على تطوير الأطروحة التي حلّها وأضفى طابع النسبية عليها، علماً بأن العبرة لا تكون بعدد الأطروحات المستحضرّة في المناقشة وإنما بنوعيتها)

التركيب: (03 نقط)

قد يكتفي المترشح(ة) بصياغة حصيلة لتحليله و نقاشه، وقد يعتبر أن أطروحة الأمر الأخلاقي القطعي معيارية تتجاهل استحالة تفعيل المثال و تتجاهل شروط المعيش و تضارب الواجبات.

(يعتبر التركيب جيداً إذا كان منسجماً مع التحليل والمناقشة ومعبراً عن مجدهم شخصياً)

الجواب الشكلي: (03 نقط)

القولة:

الفهم : (04 نقط)

يتعين على المترشح(ة) أن يؤطر معالجته للفولة داخل مجزوءة الوضع البشري، ضمن مفهوم "الغير" متسائلاً عما إذا كانت معرفة الغير ممكنة رغم كون هذا الأخير وعيًا يقظن خارج الذات.

التحليل: (05 نقط)

يتعين أن يبرز المترشح(ة) في تحليله الوقوف عند المفاهيم التي تتنظم حولها الأطروحة المتضمنة في القولة وحجاجها والتي ترى أن كل معرفة بالغير إنما تصبح ممكنة عن طريق المعاشرة بالذات، وذلك من خلال العناصر الآتية:

- الغير مماثل للذات و غريب عنها في الان ذاته، و ذلك بصفته وعياناً كائناً في العالم الخارجي؛
 - حل مشكلة معرفة الغير لا يتم إلا برصد سلوك موضوعي ينم عن عالمه الباطني؛
 - تأويل سلوك الغير يتم انطلاقاً من استدلال تكون فيه الذات هي المقارنةُ والأخر هو المقارنُ؛
 - معرفة الغير تتبني على مصادرة مفادها أن باطن الذات المقارنة مماثل لباطن الذات المقارنة.

(يعتبر التحليل جيداً إذا كان شاملًا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)

المناقشة : (05 نقط)

ينتظر أن يكتشف المترشح (ة) أوجه محدودية أطروحة المماثلة وأن يقترح حلًا لمشكلة معرفة الغير:

- الاستدلال بالمماثلة اصطناعي لأن المعيش اليومي يظهر أن العلاقة مع الغير مباشرة، غير متوسطة، تتم حسنا، نظرا لاشتراك الناس في معيش واحد يتقاسمون فيه نفس الرمزية؛
- انغلاق عالم الغير بسبب عائق الحميمية؛
- تضطöm معرفة الغير بعائق استحالة معرفة الذات نفسها (اللاشعور) و مشكل المصادر على طبيعة إنسانية واحدة؛
- قد يكون الغير جزءا من البنية العقلية السابقة على التأمل الراجع إلى الذات...

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (ة) على تطوير الأطروحة التي حلّها وأضفى طابع النسبية عليها، علما بأن العبرة لا تكون بعد الأطروحات المستحضرات في المناقشة وإنما بنواعيتها)

التركيب: (03 نقط)

قد يكتفي المترشح (ة) بتجميل عناصر تحليله و مناقشته، وقد ينفتح على خلاصة تدعم الجانب الأخلاقي في مقاربة الغير و تبين أنه عوض الإمعان في معرفته و نفيه ككائن مختلف ينبغي اعتباره شخصا جديرا بالاحترام.

(يعتبر التركيب جيدا إذا كان منسجما مع التحليل والمناقشة ومعبرا عن مجده و شخصي)

الجوانب الشكلية: (03 نقط)

القولة لإريك فروم

النص:

الفهم : (04 نقط)

يتعين أن يوطر المترشح (ة) النص داخل مجزوءة "السياسة" وأن يحدد مجاله الخاص المتعلق بمفهومي الحق والعدالة ، وأن يدرك الإشكال الذي يطرحه بخصوص "علاقة العدالة مع القانون و الإنصاف و المساواة" ويقوم بطرحه من خلال التساؤل: ما العلاقة بين العدالة والحق ؟ هل يتحقق العدل من خلال مراجعته الظروف الخاصة ؟ هل العدالة فعلا هي تصحيح للقانون وفق حرفته أم يمكن النظر إلى القانون كقواعد تتميز بالنسبية؟

التحليل: (05 نقط)

يتعين على المترشح (ة) تتبع مسار تفكير النص من أجل الكشف عن أطروحته و تحليل المفاهيم المنتظمة حولها وكذا حاجج الأطروحة، والتي تتمثل في الدعوة إلى اعتبار العدالة هي تصحيح للقانون وذلك من خلال الوقوف عند الأفكار الآتية:

- العدالة تطبق للقوانين والقواعد لكنها تتطلب مهارة خاصة؛
- المفارقة بين عمومية القانون وخصوصية الظروف والحالات الإنسانية؛
- تطبيق القانون بشكل حرفي قد يكون أحيانا جورا أو غير مناسب ؛
- العدالة هي التي تصحيح القانون لأن هذا الأخير ناقص مقارنة بالواقع الإنساني الغني والمتنوع ؛
- اعتماد النص بنية حاججية تعتمد المقارنة بين الحرفية الذي يأخذ بعين الاعتبار ظروف خاصة في عمله والشخص الذي يتمتع عن تطبيق صرامة القانون ؛
- انتهاء النص إلى تبني فكرة تدعو إلى عدم تطبيق القانون تطبيقا سانجا...

(يعتبر التحليل جيدا إذا كان شاملًا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)

المناقشة : (05 نقط)

يمكن للمترشح مناقشة أطروحة النص من خلال العناصر الآتية:

- علاقة العدالة مع القانون باعتبارها تقوم على الالتزام وتطبيق القانون؛
- العدالة باعتبارها أساسا للحق ؛
- نسبية القانون ؛
- علاقة العدالة مع المساواة والإنصاف..

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (ة) على تطوير الأطروحة التي حلّها وأضفى طابع النسبية عليها، علما

بأن العبرة لا تكون بعد الأطروحات المستحضرات في المناقشة وإنما بنواعيتها)

التركيب: (03 نقط)

يمكن أن ينتهي المترشح(ة) في تحليله ومناقشه للنص إلى إبراز الطابع الإشكالي لعلاقة العدالة مع القانون والإنصاف، و أن العدالة كأساس للحق لا تعني التطبيق الحرفي للقوانين و إنما تعني حماية الأفراد وإنصافهم وتمتيغهم بالحقوق التي تصنون كرامتهم وتحمي حرية لهم .

(يعتبر التركيب جيدا إذا كان منسجما مع التحليل والمناقشة ومعبرا عن مجدهد شخصي)

الجوانب الشكلية: (03 نقط)

مرجع النص:

غادامير: الحقيقة و المنهج، ترجمة حسن ناظم - علي حاكم صالح، دار أوبيا، طرابلس، ليبيا. ط 1 ، 2007، ص 430/431